

واشنطن تمدد عمل قواتها في سوريا حتى «نجاح جنيف» الأسد: جبهة واحدة ضد إسرائيل في الحرب المقبلة



رات موسكو ان تقدم الجيش نحو البوكمال عطل خطط واشنطن شرق الفرات (أ ف ب)

للصحافيين في وزارة الدفاع، أن القوات «لن تنسحب الآن»، في انتظار «إحراز تقدم في عملية جنيف»، مشيراً إلى أن الانتصار على «داعش» سيتحقق «حينما يستطيع أبناء البلد، تولى أمره». وكان أبرز ما قاله ماتيس في هذا السياق، تلميحاً إلى وجود «موافقة أممية» على وجود قوات «التحالف» في سوريا، ربطاً بـ«تفويضها» ملاحقة تنظيم «داعش» والقضاء عليه أينما وجد.

وبينما أكدت دمشق مجدداً أنها تعذ الوجود الأميركي على الأراضي السورية «احتلالاً موصوفاً»، شدد الرئيس بشار الأسد، أمام المشاركين في «الملتقى العربي لمواجهة الحلف الأميركي - الصهيوني - الرجعي - العربي» ودعم مقاومة الشعب الفلسطيني» المنعقد في دمشق، على أن خروج القوات الأميركية من سوريا يكون «عبر تفاهم سياسي»، وإذا فشل هذا المسار، فسجري «مقاومتها» على الأرض. التصعيد السوري ضد واشنطن لم يكن وحيداً، فقد أشار الأسد في معرض رده على سؤال عن دور سوريا المحتمل في أي حرب إسرائيلية تستهدف المقاومة في لبنان، إلى أن «كل من يملك حداً أدنى من فهم الوقائع العسكرية... يعرف أن الجبهة مع العدو الإسرائيلي في سوريا ولبنان، أصبحت واحدة». ورفض التعليق على ما تشهده السعودية من أحداث أخيراً، مشيراً إلى أنه «لا يعلق على تصرفات دول لا تملك قرارها المستقل». وفي الوقت نفسه شدد على أن تنظيم «الإخوان المسلمين» كان زال «رأس حربة» ضد كل ما له علاقة بمصالح الشعب العربي وبالانتماء العربي». وتعليقاً على الوضع الميداني، أشار إلى أنه بعد القضاء على تنظيم «داعش» في دير الزور واستكمال المعارك الجارية

بينما يشهد الشرق السوري جولة جديدة من التوتر بين موسكو وواشنطن، حول البوكمال، خرجت الأخيرة لترتبط سحب قواتها العسكرية خارج سوريا بالتقدم على مسار محادثات «جنيف»، أما دمشق، فقد جددت توصيف القوات الأميركية بالمحتلة. وأكدت أنها ستقاومها على الأرض ما لم تخرج بموجب تفاهم سياسي

تحول مدينة البوكمال الحدودية إلى نقطة جديدة للتوتر بين روسيا والولايات المتحدة على الأرض السورية، نظراً إلى أنها آخر معاقل تنظيم «داعش» المهمة بين العراق وسوريا، ولأهميتها الاستراتيجية في تحديد معالم المنطقة ما بعد أفول التنظيم. اليوم تدور معارك الجيش وحلفائه ضد «داعش» على أطراف



أكد الأسد أن التوجه إلى إدلب يعقب معارك دير الزور وحماة

المدينة، بعد انسحابهم من أحيائها تحت ضغط هجمات عنيفة. ويحاول التنظيم جاهداً الحفاظ على سيطرته هناك، برغم القصف الكثيف الذي يستهدف مواقعه. وفي موازاة اتهام موسكو لقوات «التحالف الدولي» بمساعدة «داعش» في الشرق السوري، خرجت تصريحات لافتة أطلقها وزير الدفاع الأميركي جايمس ماتيس، حول مستقبل قوات بلاده على الأراضي السورية. إذ اعتبر في حديث



العراق

أربيك تؤكد احترامها لقرار «المحكمة الاتحادية»

العبادي: السيطرة على المعابر الحدودية ستكون «دون تصعيد»

الأولى على البدء بجولات الحوار. إذ أعلنت حكومة «الإقليم» «احترامها لتفسير المحكمة الاتحادية للمادة الأولى بشأن عدم دستورية الاستفتاء». إلا أن أربيل، حتى الآن، بالرغم من إقرارها بـ«عدم دستورية» خطوتها الانفصالية، فإنها لم تعلن إلغاء نتائجها، وهو أمر قد يكون «مماطلة» أو تمهيداً لإعلان الإلغاء، خاصة أن «بغداد تفهم التراجع التدريجي لأربيل»، وفق مصدر حكومي.

وقالت الحكومة في بيان لها: «تأكيداً لالتزام الإقليم دوماً بالبحث عن حل للخلافات بين السلطات الاتحادية والإقليم بطرق دستورية وقانونية، تعلن الحكومة احترامها لتفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة الأولى من الدستور حول الاستفتاء».

وأوضح البيان «أن هذه الخطوة تأتي مع التأكيد أن يكون ذلك أساساً للبدء بحوار وطني شامل لحل الخلافات عن طريق تطبيق جميع المواد الدستورية بأكملها، بما يضمن حماية الحقوق والسلطات والاختصاصات الواردة في الدستور»، واصفاً ذلك بـ«السبيل

وأفضت المباحثات المشتركة، بين الطرفين، أواخر الشهر الماضي، إلى تسمية المناطق التي ستنتشر فيها القوات الاتحادية، والمناطق التي ستسحب إليها «البيشمركة»، بحيث يضمن وجود الأولى حصراً عند المعابر الحدودية التي تربط العراق مع تركيا وسوريا.

ويبدي العبدي تمسكاً بإعادة «البيشمركة» إلى داخل حدود «الإقليم»، وسيطرة قواته على جميع المنافذ الحدودية الشمالية، ما يضمن إعادة «ضبط الحركة التجارية - بمختلف مجالاتها، وضمان حصول بغداد على الموارد المالية المتعلقة بها، وخصوصاً النفطية»، وفق مصدر حكومي في حديثه إلى «الأخبار».

وبالرغم من تحفظ بغداد من أي خطوة «تصعيدية» إزاء أربيل، يؤكد العبدي أمام زواره أن «إجراءات بسط السلطة، التي اتخذتها القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها والمطارات (شمالي البلاد) قبل نحو شهر، هي في مصلحة المواطنين الأكراد».

أما المسار الثاني، فإن خطوة أربيل بالعودة إلى «عباءة» بغداد، نزولاً عند شروط الأخيرة تعكس حرص

استعادته لإطلاق جولات البحث الثنائي، مع إعلانه القبول بقرار «المحكمة الاتحادية» (أعلى سلطة تشريعية في البلاد).

العودة إلى الحوار، تحمل مسارين: الأول ميداني، فيما الثاني سياسي. وبرز المسار الأول، خلال مطالبة العبدي في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، حكومة «الإقليم» بـ«تسليم المراكز الحدودية التي تسيطر عليها للسلطات الحكومية الاتحادية بأسرع وقت»، مؤكداً أن بغداد «ستستعيد السيطرة على المنافذ الحدودية دون تصعيد، وستتخذ الإجراءات المناسبة بشأن المنافذ، بعد تراجع الإقليم عن مسؤولة الاتفاق».

وقال العبدي: «إننا «لن نتنظر إلى الأبد لحسم موضوع الحدود»، معرباً عن «عدم ممانعته ببقاء قوات من البيشمركة على الحدود»، بشرط أن «تكون جزءاً من قوة اتحادية، وتحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة العراقية»، وأوضح أن «المادة 110 من الدستور العراقي تنص صراحة على أن إدارة الحدود، وحفظ الأمن فيها هي من الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية».

يبدو أن الحوار بين بغداد وأربيك على مقربة من إطلاقه، إثر التراجع التدريجي لأربيك في تمسكها بخطوتها الانفصالية». وتمسك بغداد أيضاً بضرورة السيطرة على كامل المعابر الحدودية «من دون تصعيد»

بعد توقفها لأيام عدة، تعود القوات الأمنية العراقية إلى استكمال انتشارها في آخر المناطق المتنازع عليها، وتحديداً في المناطق الحدودية العراقية - التركية. خطوة بغداد باستكمال عملية «فرض الأمن»، التي جاءت رداً على إجراء أربيل استفتاء للانفصال عن العراق، في أيلول الماضي، تشير إلى عزم رئيس الحكومة حيدر العبدي، على فرض قواته سيطرتها على كامل المعابر، ما يعني «تهيباً» لأجواء الحوار المرتقب بين الحكومة الاتحادية و«إقليم كردستان»، خاصة أن الأخير أبدى أمس،

برميك النفط المهرب بعشرة دولارات

قال رئيس «لجنة شؤون الخدمات والإعمار النيابية» ناظم الساعدي، أمس، إنه «خلال عملية فرض الأمن (إعادة انتشار قوات الحكومة الاتحادية في المناطق المتنازع عليها مع إقليم كردستان)»، تحدث رئيس الوزراء (حيدر العبدي) عن تهريب النفط وبيع البرميل بعشرة دولارات، في المنطقة الواقعة بين الحدود العراقية - التركية - السورية». موضحاً في مؤتمر صحافي أن الحكومة لم تتخذ حتى الآن أي إجراء قانوني لردع ذلك، والتهريب ما زال مستمراً». وطالب الساعدي، العبدي، باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والعسكرية لمنع التهريب، مبيّناً أن «قطعتنا العسكرية منتشرة في تلك المناطق، وبإمكانها منع التهريب»، حيث يجري تهريب أكثر من 600 شاحنة يومياً، إلى جهات إرهابية تتاجر بالأموال، بحسب معلومات الساعدي «الدقيقة».

(الأخبار)